مسح الأسلحة الصغيرة

ورقة إحاطة

ديسمبر 2017

قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة

النيجر

سافانا دي تسييرس

الشكر والامتنان
الاعتمادات والمساهمون

المحرر: ألكس بوتر
(alex.potter@mweb.co.za)

المراجع: ستيفان هوستن
(readstephanie@ymail.com)

رسم الخرائط: جيليان لاف
(www.mapgrafix.com)

الترجمة للغة العربية: طلال أبوغزاله

التصميم والتخطيط: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

نبذة عن المؤلف

سافانا دي تسييرس، استشارية تابعة لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة والأمم المتحدة مع خبرة تزيد عن 10 سنوات في العمل في مجالي الأمن الدولي والأسلحة، بما في ذلك البحوث الميدانية الواسعة في جميع أنحاء أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بين عامي 2011 و 2016، عملت كخبيرة أسلحة في لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بليبيا وعملت كمنسقة للجنة بين عامي 2015 و 2016، وعملت بين عامي 2007 و 2011 في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، حيث صممت وقادت مشاريع بحثية واسعة النطاق في تحليل الصراعات وانتشار الأسلحة. تحمل سافانا درجات الماجستير من جامعة السوربون في باريس ومعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية في جنيف، نُشر لها العديد من التقارير والمقالات عن إصلاح قطاع الأمن، والعقوبات الدولية، والاتجار بالأسلحة والجهات الفاعلة المسلحة، وهي متحدثة على نحو منتظم في المؤتمرات والحلقات الدراسية.

شكر وتقدير

أعدت ورقة الإحاطة هذه بدعم من وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، وبالتنسيق مع مشروع التقييم الأمني لمسح الأسلحة الصغيرة في شمال أفريقيا.

ويود مشروع مسح الأسلحة الصغيرة تقديم الشكر للجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها (CNCCAI – النيجر) لدعمها خلال إجراء البحث الميداني.

Federal Foreign Office

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

صورة الغلاف الأمامي

الصورة مقاس 7.62 × 54R ملم لأسلحة صودرت من عصابات مسلحة في أغاديس عام 2016
المصدر: سافانا دي تسييرس

نظرة عامة

تناقش ورقة الإحاطة قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر في سياق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الهدف رقم 16.4، تعتبر خطة التنمية لعام 2030 أن تدفقات الأسلحة غير المشروعة تمثل عائقًا أمام التنمية المستدامة، وتدعو الدول إلى إجراء خفض كبير لتلك التدفقات، وتفكك هذه الورقة مفهوم "تدفقات الأسلحة غير المشروعة" وتناقش تحديات قياسه. وتخلص الورقة إلى أن المصادر الأولية لتدفقات الأسلحة داخل النيجر وعبره تشمل الاتجار عبر الحدود والتحويل من المخزونات المحلية. وتلاحظ الورقة أن وكالات الأمن النيجرية تستولي على جميع الأسلحة وتصف الورقة الحالة الراهنة لجمع البيانات المتعلقة بمضبوطات الأسلحة. وتتطرق الورقة لملاحظة أنه في حين أن البيانات ليست شاملة بما فيه الكفاية لتقييم التقدم الذي حدث حتى الآن في تنفيذ الهدف 16.4، إلا أن الحكومة تعمل على تحسين الوضع. ويُلاحظ في الورقة أن البيانات المستمدة من مصادر أخرى غير حكومية يمكن أن تكون مفيدة، وخاصة في بلدان مثل النيجر. وأخيرًا، تقترح الورقة أن استخدام المصادر الإضافية، بما في ذلك تتبع أسعار الأسلحة والذخائر والبيانات المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية، يمكن استخدامها كمؤشرات أخرى محتملة.

النتائج الرئيسية

- تستولي قوات الأمن في النيجر على الأسلحة والذخائر وتحتفظ بسجلات مرجعية. وتتباين نوعية جمع البيانات بشكل كبير بين المؤسسات، وهناك افتقار قاعدة بيانات وطنية مركزية للمعلومات المتعلقة بالمضبوطات إلى حد كبير.
- على الرغم من أن النيجر هو في المقام الأول طريق عبور للأسلحة المتداولة في المنطقة. إلا أن قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في البلد يُعتبر بمثابة المفتاح لفهم تطور اتجاهات الاتجار في المنطقة الأكثر اتساعًا.
- في ظل غياب البيانات الشاملة عن مضبوطات الأسلحة في النيجر، ينبغي استخدام مؤشرات أخرى، بما في ذلك التقلبات في تسعير المواد والتقارير بشأن استخدام الأسلحة النارية في أعمال العنف.

مقدمة

تقع النيجر في قلب منطقة الساحل وقلب أشد الصراعات ضراوةً في المنطقة. إن الأزمات في ليبيا ومالي ونيجيريا تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الأمن الداخلي للنيجر وتشكل تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وينعكس هذا الشعور بانعدام الأمن في البلد على زيادة الطلب المحلي على الأسلحة، خاصة الأسلحة الصغيرة، من أجل الحماية الذاتية، وفي الوقت نفسه، فإن صعوبة السيطرة على الأراضي الصحراوية الشاسعة في البلاد وغياب سيطرة الدولة في العديد من المناطق الحدودية المجاورة تجعل مكافحة انعدام الأمن عبر الحدود أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة للسلطات النيجرية.

وفي عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة التي تحدد العنف وتدفقات الأسلحة غير المشروعة باعتبارها عقبات أمام التنمية، وفي إطار الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة، "تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحد، بشكل كبير، من تدفقات الأسلحة غير المشروعة... بحلول عام 2030" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015) مؤشر الأمم المتحدة المقترح لهذا الهدف (المؤشر 16.4.2) هو:[1]

> نسبة الأسلحة التي تم الاستيلاء أو العثور عليها أو تسليمها، تتبع السلطة المختصة والتي حدد مصدرها ومحتواها غير المشروع وفقًا للصكوك الدولية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، 2016).

يُعد تحديد المؤشرات الفاعلة عنصرًا أساسيًا في رصد التقدم، وتحديد أوجه القصور، وتزويد عملية وضع السياسات بالمعلومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن، للأسف الشديد، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست لديها نفس القدرات على إجراء عمليات ضبط الأسلحة وتسجيلها وتعقبها، وفي هذا الصدد تواجه البلدان المتضررة كثيراً من العنف المسلح والتقهقر صعوبات أكثر من غيرها. وبالنظر إلى هذه التناقضات المحتملة في توافر البيانات، فإن منظمة مسح الأسلحة الصغيرة أشارت في وقت سابق إلى أن المؤشر 16.4.2 يمكن أن يستكمل بمجموعة من المؤشرات الإضافية (دي مارتينو وأتوود، 2015). في النيجر – وهو بلد يفتقر إلى القدرة على الحفاظ على بيانات شاملة عن الأسلحة المضبوطة– ومع ذلك، فإنه بالإمكان استخدام مجموعات البيانات وهي قابلة للتطوير (والأهم من ذلك) تعتبر متاحة لرصد الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة.

هذه الورقة – والتي هي الثالثة في سلسلة من أربع اصدارات لقياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في بلدان بعينها– تدرس مصادر النيجر المحلية للأسلحة غير المشروعة وديناميكيات

الاتجار عبر الحدود. واستنادًا إلى البحوث الميدانية التي أُجريت في النيجر، بما في ذلك عقد اجتماعات مع الحكومة، والمجتمع المدني، وغيرهم. تضع الورقة خرائط للهيئات الوطنية والدولية المعنية بجمع البيانات المتعلقة برصد تطور تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر وعبرها، كما تناقش أهمية المؤشر 16.4.2 وتقترح طرقًا لتحسين رصد التقدم نحو تحقيق الهدف 16.4 في النيجر، وعلى نطاق أوسع في أفريقيا.

الإطار

إن الروابط الجوهرية بين انعدام الأمن الناجم عن وجود الأسلحة في النيجر ودول الجوار جعلت تحليل وقياس قضية تهريب الأسلحة موضوعاً أساسياً لفهم سبب تطور حركة تهريب الأسلحة في المنطقة برمتها، وينطبق ذلك بشكل خاص على المناطق المحيطة بدولة النيجر، المتأثرة بالصراع، التي يشكل جمع البيانات فيها تحدياً أكبر.

ماتزال النيجر تواجه تهديدًا ارهابيًا متزايداً من جهات خارجية مسلحة غير تابعة للدولة. كما أن انهيار دولة ليبيا عام 2011 واندلاع النزاعات في مالي ونيجريا زادت من حدة تلك التهديدات. تشكل مجموعات، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ولواء المرابطون في مالي وتنظيم بوكو حرام المتمركز في نيجيريا، تهديدًا لأمن النيجر الداخلي.

لقد تزايد التهديد الذي تفرضه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في النيجر. وصار النيجر يمثل طريق العبور الرئيسي لتهريب المهاجرين والسلع الأساسية بما في ذلك الأسلحة والذخائر. وقد أدى انعدام الأمن المستعص والتحديات التي تواجهها الدولة في محاولة منها لإحكام قبضتها على بعض المناطق، إلى زيادة أنشطة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وقد ازداد الأمر سوءاً بسبب التهديد الإرهابي المتمثل في العصابات المسلحة خاصة شمال البلاد على الحدود مع مالي.

يتمتع البلد باستقرار نسبي في الوقت الحالي حيث مرت الانتخابات الرئيسية الأخيرة (مارس2016) بسلام إلى حد ما. إن التوترات العرقية التي نتجت عنها العديد من حركات العصيان المسلح خلال الثلاثين عاماً الماضية ما تزال ملموسة على أرض الواقع، ومع ذلك فإن الصراع بين القطاعات المجتمعية أصبح أمرًا منتشرًا ومرتبطًا بالحصول على الموارد الطبيعية[2].

مصادر الأسلحة الصغيرة غير الشرعية

تُعرَّف الأسلحة الصغيرة غير الشرعية على أنها "الأسلحة المنتجة أو المنقولة أو المحتفظ بها أو

الأسلحة والذخيرة التي تمت مصادرتها في نيامي، 2016.
المصدر: سافانا دي تسييرس

المستخدمة بصورة تنتهك القانون الوطني أو الدولي" (شرودر، 2013 ص. 284). ويعترف هذا التعريف بالأشكال المختلفة العديدة التي يمكن أن تأخذها تدفقات الأسلحة غير الشرعية. وفي النيجر تأتي الأسلحة والذخائر غير الشرعية من مصادر محلية وخارجية.

تسريب الأسلحة من المخزونات الوطنية

أدى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة وضعف البنية التحتية إلى وجود عدد من عمليات تسريب الأسلحة، على أيدي مسؤولين في الدولة مستغلين إمكانية حصولهم على امدادات الأسلحة. فعلى سبيل المثال، في عام 2013 قام أحد كبار الضباط ببيع عدد من البنادق الهجومية من الطراز الجديد 1-56 بعد التخلص من أرقامها التسلسلية بحيث تصعب عملية تتبعها. وتعتقد مصادر امنية نيجيرية أن هذه البنادق نُقلت إلى تنظيم بوكو حرام [3]. وفي عام 2015، سرّبت شبكة من افراد قوات الأمن ذخيرة وبشكل أساسي 7.62 × 39 ملم وقاموا ببيعها محليًا. وتعتقد السلطات في هذه الحالة أن تهريب الأسلحة كان لصالح عصابات مسلحة [4].

بعد أن أدركت السلطات النيجرية جميع تلك التحديات السابقة، عملت على تحسين وتكثيف إجراءات الأمن المادي وإدارة المخزونات (PSSM)، وقد لاقت تلك الجهود تأييدًا من شركائها الدوليين. وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق معايير الأمن المادي الحالية وإدارة المخزونات وحماية مخازن الأسلحة بشكل أفضل.

أدى الهجوم على المرافق الأمنية النيجرية إلى سرقة عتاد على يد الجماعات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، هاجم تنظيم بوكو حرام في يونيو من عام 2016 مدينة بوسو الجنوبية ومعسكراً تابعاً للجيش فيها مما أسفر عن مقتل 32 فرد من قوات الأمن والاستيلاء على كميات ضخمة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة والثقيلة والذخائر والمركبات[5]. وفى شمال غرب البلاد، حدثت عدة هجمات على مرافق أمنية مما أدى إلى سهولة تهريب عتاد إلى دولة مالي. وفي 6 اكتوبر لعام 2016، شنت جماعة مسلحة من عشرة أفراد مجهولي الهوية من دولة مالي هجومًا على مخيم تاسارا للاجئين مما أسفر عن مقتل 22 فرداً من قوات الأمن واستولى المهاجمون على عدد من المركبات و5 مسدسات و29 بندقية آلية من طراز AK ومدفعي رشاش متعدد الاستخدامات ومدافع رشاشة ثقيلة[6].

التهريب عبر الحدود

على مدار الأعوام الستة الماضية، كانت النيجر طريق عبور رئيسي لتبادل الأسلحة في هذه المنطقة. تأتي الأسلحة العابرة إلى النيجر بشكل رئيسي من ليبيا ومالي ونيجريا (انظر الخريطة

الخريطة 1: التدفقات الأساسية للأسلحة غير الشرعية داخل وعبر النيجر

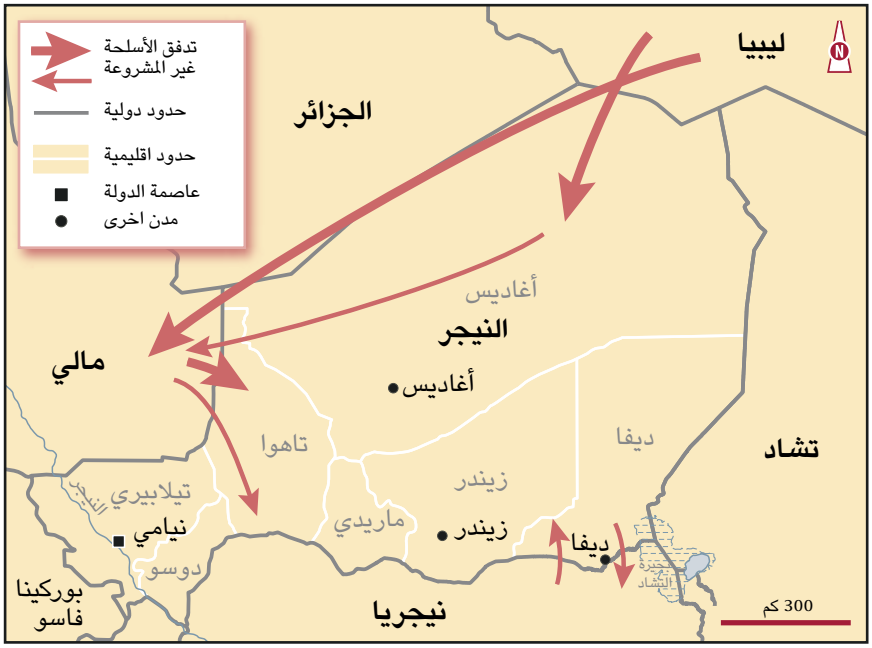

أدناه). وبالإضافة إلى تلك الدول الثلاث فإن عمليات ضبط الأسلحة في النيجر تشير إلى وجود المزيد من المصادر الثانوية للمواد غير الشرعية، بما في ذلك ساحل العاج [7].

ليبيا

أصبحت ليبيا منذ اندلاع ثورتها عام 2011 مصدراً رئيسيًا لعبور المواد غير الشرعية على امتداد المنطقة وتُعتبر النيجر واحدة من أوائل الدول التي تأثرت بانتشار السلاح من جارتها الشمالية. كما تمثل ليبيا مصدرًا مهمًا للأسلحة والذخيرة غير الشرعية للأفراد الذين يسعون لحماية أنفسهم في النيجر. ينطبق ذلك بشكل خاص على المنطقة الشمالية حيث محدودية الدولة –للأمن كما تتزايد أعمال النهب المسلح. ويُلاحظ أن من بين الأسلحة الرئيسية التي تهرب من ليبيا للنيجريين البنادق الآلية ومسدسات رمي أجوف تركية الصنع[8]. وتُنقل مسدسات رمي أجوف تركية الصنع من ليبيا عن طريق النيجر إلى البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية: ففي يناير 2017، نفذت الشرطة النيجرية عمليتي ضبط أسلحة لمجموعة من المهاجرين من الجنسية الغانية العائدين من ليبيا بعد أن حصلوا عليها مقابل أجور نظير أعمال بسيطة في الأسلحة[9].

تعدّ معظم الأسلحة المتدفقة من ليبيا إلى النيجر موجهة إلى بلدان أخرى. وفي هذا الصدد فقد أشار فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا بأن الجماعات المهربة للأسلحة غير الشرعية من ليبيا تستخدم النيجر طريق عبور لتهريب الأسلحة. وعلى مدار الخمس سنوات الأخيرة، تطورت مصادر وطرق العبور وأساليب العمل التي يتبعها مهربي الأسلحة الليبية. ففي عام 2011 وعام 2012 عبرت قوافل كبيرة لنقل الأسلحة من ليبيا عبر النيجر إلى شمال مالي.

ودائما ما تسافر تلك القوافل إلى جانب مقاتلين معظمهم من مالي فارين من ليبيا ولكن تم اعتراض العديد من تلك القوافل (مجلس الامن للأمم المتحدة ,2012, 2013) وخلال السنوات التالية، وبالرغم من انخفاض عدد وحجم عمليات الضبط للأسلحة إلا إنها ماتزال مستمرة.

وقد وجدت الأمم المتحدة بأن الأسلحة المضبوطة كانت متّجهة للعديد من الجماعات المسلحة بما فيها حركة تنظيم القاعدة بالمغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد وجماعة أنصار الدين (مجلس الأمن بالأمم المتحدة، 2016، ص43). وتشمل المواد المضبوطة بنادق آلية من طراز AK وبنادق يدوية ذات الاستخدام العام، وقذائف الأر بي جي و قنابل الهاون والذخيرة بالإضافة إلى ذخائر من العيار الثقيل ومعدات اتصال لاسلكي ومركبات (مجلس الأمن للأمم المتحدة 2016، ص-67 166). شهد العامان الأخيران انخفاضًا ملحوظًا في عمليات ضبط الأسلحة[10]. انخفضت عمليات تهريب الأسلحة في ليبيا نتيجة ازدياد الطلب المحلي للأسلحة والذخائر فضلاً عن آثار الرقابة المعوقة التي تنفذها قوات الأمن النيجرية وعملية برخان (انظر للأسفل). وماتزال تُهرب الأسلحة من ليبيا ولكن على نطاق ضيق: ففي عام 2016 وثقت الأمم المتحدة وجود مواد في مالي والتي من المحتمل أن تكون قد نُقلت أولاً من ليبيا [11].

كانت السلطات النيجرية سريعة الرد على سقوط نظام القذافي فشكلت بشكل سريع عملية ماليبيرو للتغلب على التهديدات الأمنية في أعقاب سقوط دولة ليبيا، وبالإضافة إلى عملية بارخان الفرنسية والتي بدأت عام 2014 لمكافحة الجماعات الإرهابية في المنطقة وعرقلت تدفق الأسلحة إليها(لاسيما شمال النيجر) وبالرغم من ذلك ترى السلطات النيجرية أنه من المحتمل قيام مهربي الأسلحة بتغيير طرق عبور الأسلحة لتجنب عملية قوات بارخان. و من المرجح أيضاً أن يستخدموا دولة الجزائر معبرًا لهم إلى دولة مالي أو اللجوء لمعابر تقودهم إلى الشرق ثم الجنوب على الحدود مع تشاد في محاولة لتجنب الرقابة العسكرية [12].

بينما كانت معظم المواد من ليبيا تعبر عن طريق النيجر، تم اكتشاف مخابئ ليبية لتلك المواد في كل من شمال البلاد وبالقرب من الحدود مع مالي لنقلها فيما بعد. وفي مايو 2013 استخدمت حركة التوحيد والجهاد والموقعون بالدم بقيادة (مختار بلمختار) بعض المواد الآتية من ليبيا لتنفيذ هجمات إرهابية في منطقة أجاديس لاستهداف شركة مرفق أريفا لليورانيوم لتعدين فرنسية وقاعدة عسكرية (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2014، ص87)

مالي

تنتقل الأسلحة غير المشروعة بين النيجر ومالي، حيث تستخدم النيجر كمعبر لنقل المواد الليبية إلى مالي، في حين تم العثور على مواد محولة على الأرجح من المخازن النيجرية في مالي أيضاً [13].

وتمثل المخزونات المالية المحولة جزءا كبيرا من ترسانات الأسلحة والمجموعات الارهابية والمسلحة في مالي. (أندرس، 2015)، التي تسربت إلى الخارج. وتتعرض منطقة الحدود النيجرية مع مالي لهجمات مسلحة وصراعات قاتلة بين رعاة الماشية، ونتيجة لذلك، يسافر بعض رعاة الماشية في الفلان إلى مالي لشراء بنادق هجومية وذخائر لحمايتهم، وقد شملت العديد من المضبوطات التي قامت بها السلطات النيجرية من رعاة الماشية في غرب النيجر معدات من مالي [14].

نيجيريا

على الرغم من أن بوكو حرام تُعتبر تنظيماً داخل نيجيريا بشكل رئيسي، فإن الهجمات عبر الحدود التي شنتها الجماعة جلبت أسلحة وذخائر من نيجيريا إلى داخل النيجر. ويعتقد المسؤولون الأمنيون النيجريون أن مقاتلي بوكو حرام يدخلون النيجر فقط لتأمين مصدر الغذاء والبنزين والمخدرات، واستهداف قوات الأمن النيجرية والاستيلاء على الأسلحة [15]. وتتضمن الذخائر التي استولى عليها أفراد بوكو حرام في النيجر معدات من إنتاج مصنع الذخائر النيجيرية؛ ومن المحتمل سرقة هذه الأسلحة من قوات الأمن النيجيرية[16].

ولا تعتقد المصادر النيجرية أن ليبيا تُعد مصدرًا كبيرًا للأسلحة لتنظيم بوكو حرام، بالرغم من وجود بعض الأدلة أن نقل الأسلحة من ليبيا ومالي كان يتم عبر النيجر في طريقها إلى نيجيريا [17]. وبالطبع، فقد استولى النيجريون في السنوات الثلاث الماضية على عدة دفعات صغيرة من الأسلحة والذخائر التي كانت في طريقها إلى نيجيريا.

قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة والمؤشرات المحتملة الأخرى

يناقش هذا القسم بعض مصادر البيانات التي يمكن استخدامها لرصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى النيجر، وينظر في ثلاثة مؤشرات على وجه الخصوص: بيانات الأسلحة والذخيرة التي صودرت، وأسعار الأسلحة والذخائر، واستخدام الأسلحة النارية في أعمال العنف.

مضبوطات الأسلحة والذخائر

وتتولى أجهزة الأمن الرئيسية في البلد ضبط المضبوطات في النيجر: القوات المسلحة النيجرية، والشرطة، ورجال الشرطة، والحرس الوطني، والجمارك. وتستولي جميع هذه الأجهزة على أسلحة وذخائر وتحتفظ معظم هذه الأجهزة ببعض البيانات عن هذه الأسلحة. بالإضافة إلى المضبوطات الحكومية، يجري منذ عدة سنوات برنامج تسليم طوعي للأسلحة غير المشروعة، وتشرف اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومراقبتها على هذا البرنامج[18]، وتحتفظ بسجلات للأسلحة والذخائر التي تسلمتها الحكومة.

واستنادا إلى الوثائق التي لاحظتها كاتبة الورقة، فإن السجلات التي جمعتها أجهزة الأمن في النيجر تتضمن معلومات عن نوع السلاح الناري، والرقم التسلسلي أو أجزاء من الرقم التسلسلي، وتاريخ الضبط، ومع ذلك، فغالبا ما تُخزن الأسلحة دون أي تفاصيل بشأن الضبط وغالبا ما يتم تعريفها بشكل خاطئ. وبينما تسجل هذه الهيئات المختلفة المضبوطات وأعمال التسليم الطوعية، فإنه لا يوجد سجل وطني للأسلحة المضبوطة[19] ولا هيئة إدارة مركزية لأي من الأسلحة أو البيانات المتعلقة بهذه الأسلحة، وحتى الوكالات الفردية التي تستولي على الأسلحة لا تقوم دائما بإتاحة البيانات مركزياً أو أخذ مجموعة موحدة من التفاصيل تتجاوز تلك المذكورة أعلاه.

لقد جعل جميع ما سبق ذكره التحليل الأوسع نطاقا صعبا ويعكس الافتقار إلى التنسيق على المستوى الوطني للجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الاتجار بالأسلحة (سامنا، 2016).

> "وعلى الصعيد المحلي، تستخدم النيجر نظام تتبع: حين يبدو أن الأسلحة المضبوطة قد تكون من المخزونات الوطنية المحولة، يمكن لقوات الأمن إرسال رسالة عبر اللاسلكي إلى المكاتب المسؤولة ."

وتحتفظ جميع قوات الأمن بالأسلحة المضبوطة في مرافقها الخاصة حيث لا يتم تدميرها ولا تخزينها وفقا لمعايير إدارة المخزونات المتفق عليها. وبسبب افتقار أجهزة الأمن النيجرية إلى المعدات، فإن العديد منها تدمج الأسلحة المضبوطة ذات النوعية الجيدة في ترسانات الخدمة الخاصة بها، وهذا ينتهك المادة 17 من اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، 2006)، التي تُعتبر النيجر طرفاً موقعاً عليها. وتسجل بعض الأجهزة عمليات التحويل هذه، بينما لا تسجلها بعض الأجهزة الأخرى. وقد تغير الأسلحة المصادرة جهة حيازتها عدة مرات، مما يؤدي إلى ازدواجية السجلات. وينبغي النظر في كل أوجه القصور هذه في الجهود المستقبلية لإنشاء قاعدة بيانات وطنية.

وكما ذكر سابقا، فإن النيجر لديها حاليا قدرات وموارد محدودة للمساعدة في الطلبات الدولية بتعقب حركة هذه الأسلحة، وقد قدمت شركة "بحوث التسلح في مجال النزاعات"، وهي شركة استشارية متخصصة، تدريبا في مجال تحديد الأسلحة وتعقبها لأجهزة الأمن النيجرية. وعلى الرغم من هذه الجهود المستمرة، لم ترسل السلطات النيجرية حتى الآن أي طلبات تعقب إلى السلطات الوطنية الأخرى.

وعلى الصعيد المحلي، تستخدم النيجر نظاما بدائيا للبحث عن الأسلحة المفقودة: فعندما يبدو أن الأسلحة المضبوطة قد تكون من مخزونات وطنية محولة، يمكن لقوات الأمن إرسال إشارة بالراديو (تسمى "إشارة اكتشاف الأسلحة")[20]، تصل الإشارة إلى المكاتب المسؤولة عن الأسلحة بكافة الأجهزة الأمنية المختلفة لتأكيد ما إذا كان السلاح المحدد يطابق أي منها، وعلى الرغم من ذلك، فإن عدم وجود سجل مركزي للأسلحة المفقودة أو المسروقة يجعل من الصعب تتبعها محليا.

القوات المسلحة النيجرية

تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على معلومات كمية (انظر الجدول 1) وسياقية عن المضبوطات من الأسلحة.

الجدول 1: الأسلحة المضبوطة خلال الفترة من سبتمبر 2015 لغاية أكتوبر 2016

الأسلحة	أجاديس[1]	ديفا[1]	ديركو[1]	الاجمالي
قاذفات آر بي جي	0	5	2	7
مدفع رشاش عيار 12.7 ملم	0	3	0	3
مدافع رشاشة للأغراض العامة	8	3	0	11
بنادق آلية طراز أيه كيه	35	38	51	124
بندقية آلية طراز فال	4	0	4	8
بندقية آلية إم 16	0	0	1	1
بنادق رياضية	1	2	1	4
المسدسات	0	0	29	29
الاجمالي	**48**	**51**	**88**	**187**

[1] هذه هي المناطق وفق التحديد العسكري وليس وفق الأقسام الفرعية السياسية التي تستخدمها الحكومة.

المصدر فان (2016)

الجدول 2: الأسلحة المضبوطة خلال الفترة من يناير 2014 لغاية أكتوبر 2016

	المنطقة	بنادق هجوم [أ]	البنادق العادية والصيد	مسدسات [ب]	أسلحة أخرى [ت]	الاجمالي	عدد الذخيرة [ث]	المخزن
2014	نيامي	15	4	5	9	33	1,282	9
	أجاديس	58	1	71	14	144	6,444	139
	زيندر	12	2	5	5	24	418	17
	الاجمالي	**85**	**7**	**81**	**28**	**201**	**8,144**	**165**
2015	نيامي	8	4	3	0	15	218	0
	أجاديس	69	10	27	13	119	4,581	94
	زيندر	13	2	3	0	18	2,171	8
	الاجمالي	**90**	**16**	**33**	**13**	**152**	**6,970**	**102**
2016 ج	نيامي	4	1	1	2	8	216	4
	أجاديس	59	2	7	10	78	4,961	104
	زيندر	20	0	1	2	23	343	23
	الاجمالي	**83**	**3**	**9**	**14**	**109**	**5,520**	**131**

أ 95% هي عبارة عن بنادق من طراز إيه كيه والبقية بندقية آلية فال و بندقية ألمانية جي- 3

ب تشمل البيانات ايضاً عدد كبير من مسدسات رمي أجوف

ت وهذا يشمل الأسلحة التقليدية مثل البندقية الفرنسية ماس 36 والأسلحة الخفيفة (الآر بي جيه وبنادق آلية للاستخدام العام)

ث الذخيرة المضبوطة تشمل بشكل أساسي 7.62 × 39 ملم بالإضافة الى مسدسات 9 ملم الذخائر، 7.62× 54R ملم، 7.62 × 51 ملم، 12.7 × 108 ملم، والذخيرة لبنادق الصيد

ج يناير - أكتوبر 2016

المصدر جيندارميري ناشونال (2016-2015ب)

الشرطة

بالرغم من أن الشرطة حافظت على عمليات ضبط الأسلحة النارية المحلية والسطو المسلح[21]، فإن تجميع البيانات على الصعيد الوطني ظل محدوداً، ولم تقدم الشرطة أية بيانات عن عمليات ضبط الأسلحة لهذه الدراسة.

عناصر الشرطة العسكرية

يقوم عناصر الشرطة بجمع البيانات من وحداتهم الإقليمية (التي يطلق عليها اسم "ليجيونس") (فيالق) في تقرير سنوي شامل، وتكون مجموعة البيانات هي الأكثر شمولية في البلاد وتسمح بتحليل الأنماط المختلفة مع مرور الوقت، وتشير البيانات إلى أن معدل المضبوطات لم يتغير على مدى السنوات الثلاث الماضية بشكل كبير، وأن المضبوطات تشمل أساسا البنادق الهجومية، وأن معظم مضبوطات الأسلحة النارية تتواجد في منطقة أجاديس (انظر الجدول 2).

اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها

تعتمد اللجنة أساسا على الإحصاءات التي يوفرها عناصر الشرطة العسكرية[22]، ولا تسمح بيانات اللجنة للمحللين بتحديد أنواع الأسلحة التي تم العثور عليها بدقة، أو ما إذا كان مصدرها هو التدفقات غير المشروعة الأخيرة أو كانت ضمن ملكية لبعض الوقت، من انتفاضات سابقة - على سبيل المثال (انظر الجدول 3).

جمع المعلومات من جهات غير تابعة للدولة

لا تعتبر الأجهزة الحكومية المصادر الوحيدة للبيانات لرصد تطور تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر، وتنتج مجموعات أخرى بيانات قد تكون مفيدة في تحليل الديناميات المتعلقة بالأسلحة النارية وتأكيد تطور الاتجاهات، وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون مصادر الدولة دائما موضوعية في تقييم أدائها.

- **العمليات العسكرية الأجنبية.** ألقى جنود من عملية برخان والقوات الأمريكية المتمركزة في شمال النيجر القبض على قوافل مهربين وجماعات مسلحة وضبطوا الأسلحة غير مشروعة، ووفقًا لبعض السلطات النيجرية، فإن هذه القوات الأجنبية لا تتبادل دائما النتائج التي تتوصل إليها مع السلطات الوطنية[23]. ومن المرجح أيضا استيلاء الوحدات الأجنبية من فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي تتصدى لانتشار بوكو حرام في جنوب البلد على الأسلحة، رغم عدم إمكانية التأكد من ذلك.
- **مجموعات مراقبة الحظر التابعة للأمم المتحدة.** في حين أن هذه المجموعات ترسل

الجدول 3: معلومات جمعتها اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها في النيجر، 2011 مارس 2014

	أجاديس	تاهوا	طالباري	زيندر	المجموع
الأسلحة (كافة العيارات)	749	482	184	391	1,806
الذخيرة (كافة العيارات)	1,579	4,316	156	233	6,284
المخازن	43	0	43	233	319
صواريخ	9	0	0	0	9
ألغام	66	0	0	0	66
قنابل يدوية	8	0	2	1	11

المصدر: اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها 2014

تقارير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتقدم المشورة للجنة العقوبات التابعة لها، فإن تقاريرها العلنية تشكل مصدرا للمعلومات التفصيلية عن الاتجار بالأسلحة ومضبوطاتها في البلدان التي تخضع لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وفي حالة منطقة الساحل، ظل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا يجمع معلومات مباشرة عن مضبوطات الأسلحة وعن نشاطات الاتجار داخل البلد وخارجه على مدى السنوات الخمس الماضية (انظر أعلاه).

يمكن للجان الرصد والمراقبة أيضًا أن تطلب من الدول المصنعة أو التي قامت بالشراء تتبع الأسلحة المضبوطة من أجل بناء معرفة بسلسلة عمليات النقل وفهم المرحلة التي دخلت فيها الأسلحة نطاق السوق غير المشروعة. وخلال السنوات الخمس الماضية أرسلت فرق الرصد والمراقبة التابعة للأمم المتحدة أكثر من مائة طلب تعقب لتأكيد عمليات تحويل مسار المخزونات الوطنية الليبية عبر الحدود، وقد أرسل ما لا يقل عن اثني عشر طلبا للبحث عن المفقودات فيما يتعلق بالأسلحة الموجودة في النيجر، بما في ذلك الأسلحة المخبأة، والأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من الجماعات المسلحة، والأسلحة التي تبين أنها استخدمت في هجمات إرهابية، وقد أرسلت هذه الطلبات إلى عدة دول صناعية، منها بلجيكا وبولندا والفيدرالية الروسية (مجلس الأمن الدولي، 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015).

- **بعثات حفظ السلام.** استنادا إلى البحوث الميدانية، تقوم البعثة المتكاملة برصد انتشار وتدفق الأسلحة غير المشروعة في مالي، وتحديدا عمليات النقل إلى الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة، وتتبع تطور الطلب، وتشمل العديد من تحقيقاتها عمليات نقل محتملة من النيجر أو من خلالها.
- **المنظمات غير الحكومية.** تقوم مؤسسات البحوث مثل مسح الأسلحة الصغيرة وبحوث تسليح النزاعات بجمع بيانات ميدانية عن التجارة غير المشروعة بالأسلحة ولديها قدرة كبيرة على تحديد الأسلحة عند التحقيق في سلاسل التحويل [24].

أسعار الأسلحة والذخيرة[25]

وكما لاحظت الدراسة في أماكن أخرى، حيث أن البيانات المتعلقة بمضبوطات الأسلحة غير مكتملة، فإن من الضروري الحصول على مؤشرات أخرى لرصد تطور تدفقات الأسلحة غير المشروعة (دي مارتينو وأتوود، 2015). وتشمل المؤشرات الإضافية المتعلقة بهذه التدفقات ما يطرأ على أسعار الأسلحة والذخيرةمن تطور، فضلا عن استخدام الأسلحة النارية في أعمال العنف.

> **تطور المضبوطات في النيجر قد لا يعكس تطور الاتجار غير المشروع، لأن الترتيبات الأمنية لا تزال محدودة أو شديدة التمركز وهي في تطور مستمر.“**

يشكل جمع البيانات عن أسعار الأسلحة في النيجر تحديا، مما يتطلب القيام بمزيد من العمل في هذا المجال إذا أريد استخدام هذه البيانات كمؤشر. وتشير المقابلات التي أجريت مع أفراد قوات الأمن في شمال البلاد وقدامى المقاتلين ومناجم الذهب إلى أنه يمكن في أجاديس شراء بندقية من طراز إيه كي (AK) المتوفرة على نطاق واسع في السوق السوداء للبلاد مقابل 350.000 – 500.000 فرنك إفريقي – (550– 850 دولارا أمريكيا). ويمكن أن تصل الأسعار إلى 250.000 فرنك إفريقي (400 دولار أمريكي)، بما في ذلك مواقع تعدين الذهب التي تكون فيها الرقابة الأمنية في حدها الأدنى وتكون المخاطر المرتبطة بالاتجار أقل، ومن حيث الذخائر، يتوقع المرء دفع 600–500 فرنك إفريقي (0.80–1.00 دولار أمريكي) لشريط واحدة من الذخيرة 7.62 × 39 ملم في أجاديس، في حين أن الشريط نفسه يكلف عموما 250 فرنك إفريقي (0.40 دولار أمريكي) [26]

الشكل 1: تطور عمليات السطو المسلح التي تم الإبلاغ عنها إلى الدرك 2014–2016

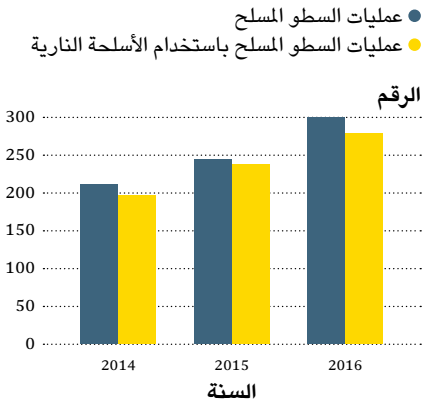

توقفت عملية جمع البيانات في أوائل أكتوبر 2016. من أجل مقارنة البيانات السنوية، قدر المؤلف البيانات المتاحة من يناير إلى سبتمبر بتقديم إسقاطات للأشهر الثلاثة التالية (تشرين الأول / أكتوبر – كانون الأول / ديسمبر 2016).

المصدر: الدرك الوطني (2015؛ 2016 أ؛ 2016 ج)

استخدام الأسلحة النارية في أعمال العنف

تستخدم الأسلحة النارية على نطاق واسع في عمليات السطو المسلح والسرقة والهجمات الإرهابية على امتداد البلاد، وتتأثر بعض المناطق أكثر من غيرها، بما في ذلك منطقة أجاديس الشمالية، ومنطقة الحدود مع مالي، والأجزاء الجنوبية الشرقية من البلد التي تنشط فيها حركة بوكو حرام. يبين الشكل 1 عمليات السطو المسلح التي تم التبليغ عنها إلى رجال الدرك في الفترة من 2014 وحتى 2016.

وبالإضافة إلى عمليات السطو المسلح، فإن عدد كبير من الضحايا قد وقع خلال هجمات إرهابية، فعلى سبيل المثال، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية برصد عدد ضحايا بوكو حرام. في الفترة ما بين فبراير 2015 و ديسمبر 2016، لقد قتلت هذه الجماعة الإرهابية 305 مدنيا وجرحت 147 آخرين في جنوب شرق النيجر (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2017). وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير أن بوكو حرام قتلت أكثر من 60 فردا من قوات الأمن النيجرية في عام 2016 [27].

استنتاجات

وضعت النيجر وشركاؤها الدوليون مجموعة من المبادرات للتصدي للعنف المسلح والتدفقات غير المشروعة للأسلحة. وسيظل رصد تطور عمليات الاتجار عنصرا أساسيا في تقييم أثر هذه المبادرات.

تمتلك النيجر العديد من أجهزة الاستشعار الفعالة للبيانات الموجودة على المستويين المحلي والوطني، غير أن الغياب الحالي لأي توحيد معايير ومركزية للمعلومات المتعلقة بمضبوطات الأسلحة يحول دون الاستخدام الفعال للبيانات المتاحة في رصد ومراقبة تنفيذ الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة، إن مساعدة السلطات النيجرية على إنشاء قاعدة بيانات وطنية مركزية،

ضابط أمن نيجيري يفحص ذخيرة تمت مصادرتها في الطريق إلى بوكو حرام
المصدر: سافانا دي تسيريس

والاستفادة من المنهجيات والجهود القائمة التي بذلتها بالفعل بعض الأجهزة الأمنية، مثل رجال الشرطة، لتحقيق هذه الغاية يُعتبر أمراً حاسماً.

ومن جانب آخر، لاحظت الدراسة أن المؤشر 16.4.2 به عدة نقاط ضعف تجعله غير كاف ليكون الطريقة الوحيدة التي يتم من خلالها رصد التقدم نحو تحقيق الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة[28]. وفيما يتعلق بالعديد من البلدان في أفريقيا، فإن التحدي المتمثل في تحقيق مكوّن لتعقب هذا المؤشر يكون خارج نطاق أن تبلغه قدرات النيجر الحالية.

كما أن تطور المضبوطات في النيجر قد لا يعكس تطور الاتجار غير المشروع، لأن الترتيبات الأمنية لا تزال محدودة أو شديدة التمركز وهي في تطور مستمر، فعلى سبيل المثال، قد تؤدي عمليات محددة من النيجر أو من القوات العسكرية الأجنبية تستهدف تدفقات الأسلحة أو الإرهاب، إلى زيادة في المضبوطات التي لا تشير بالضرورة إلى أن الاتجار آخذ في الازدياد، وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي هذه العمليات إلى تعطيل التدفقات وتحويل المشكلة إلى أماكن أخرى.

هناك حاجة إلى وجود مؤشرات إضافية من أجل التعرف بدقة على تطور الاتجار غير المشروع بالأسلحة، حيث يوفر تطور تسعير الأسلحة في النيجر واستخدام الأسلحة النارية في أعمال العنف بيانات تكميلية مفيدة لقياس الاتجار غير المشروع.

وأخيرا، ينبغي أن يتضمن إطار رصد التقدم نحو تحقيق الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، تحليلا نوعيا لتطور التهديدات الأمنية وشبكات الاتجار، وبيانات أنشأتها بالفعل مجموعة من الجهات الفاعلة، لاستكمال البيانات الكمية غير الشاملة والتأكيد على أية أنماط تم تقييمها. ●

الحواشي

1. لا يزال المؤشر قيد المناقشة؛ انظر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (2016).
2. مقابلات أجرتها الكاتبة مع السلطات المحلية، أجاديس وديفا، نوفيمبر 2016؛ انظر أيضا غيتشاوا (2016).
3. مقابلات أجرتها الكاتبة مع مصادر الأمن النيجري، نيامي، نوفمبر 2016.
4. مقابلات أجرتها الكاتبة مع ضباط أمن شاركوا في التحقيق، نيامي، نوفمبر 2016.
5. مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ممثل القوات المسلحة النيجرية، ديفا، نوفمبر 2016.
6. مقابلة أجرتها الكاتبة مع ضباط أمن شاركوا في التحقيق، نيامي، نوفمبر 2016.
7. على سبيل المثال، في عام 2012 تم إيقاف سيارة قادمة من ساحل العاج وتبين أنها كانت تنقل كمية كبيرة من البنادق الآلية والذخائر في قعر مموه. مقابلة أجرتها الكاتبة مع ضابط الجمارك، النيجر، 2013. انظر أيضا السيارة (CAR) (2016، ص 35).
8. مقابلات أجرتها الكاتبة مع ضباط أمن وتجار، وعمال مناجم الذهب، نيامي وأجاديس، نوفمبر 2016. لمزيد من المعلومات عن تحويل مسدسات رمي أجوف انظر كينغ (2015) (KING). لمزيد من المعلومات حول الوضع الأمني في شمال النيجر، انظر بيليرين (القادم)
9. تبادل رسائل البريد الإلكتروني مع محقق الشرطة النيجرية، يناير 2017. قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة: النيجر 11
10. مقابلات الكاتبة مع أعضاء من الجيش النيجري وممثل فرنسي، نيامي، 2016.
11. معلومات مقدمة إلى الكاتبة من قبل مركز تحليل البعثة المشتركة (جماك) عن بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما، 2016).

12. مقابلات أجرتها الكاتبة مع ضباط رفيعي المستوى،نيامي آند أجاديس، نوفمبر 2016.
13. مقابلة أجرتها الكاتبة مع ضباط أمن نيجريين، نيامي، نوفمبر 2016؛ معلومات مقدمة من مركز تحليل البعثة المشتركة (جماك)، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما، MINUSMA) 2016.
14. مقابلة أجراها الكاتب مع محقق الشرطة، نيامي، نوفمبر 2016.
15. مقابلات أجرها الكاتب مع أعضاء من الجيش النيجيري، وحدة مكافحة الإرهاب، جيندارميري، ديفا، نوفمبر 2016.
16. معاينة الكاتبة لبعض المعدات التي تم الاستيلاء عليها من بوكو حرام، ديفا، نوفمبر 2016.
17. مقابلات أجرتها الكاتبة مع ضابط مكافحة الإرهاب، وعضو مكتب رئيس أركان الجيش، نيامي، نوفمبر 2016. ولا تزال المعلومات عن العتاد الليبي في نيجيريا روائية، إلا أنه هناك حاجة إلى مزيد من التحقيق.
18. تتحمل اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة والحد منها (CNCCAI) مسؤولية تقديم المساعدة لمكتب الرئيس لتصميم استراتيجيات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والعنف المسلح.
19. لا يوجد في النيجر أسلحة صغيرة وطنية ولا سجل للأسلحة الخفيفة، رغم المادة 9 من اتفاقية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تلزم الدول الأعضاء بإنشاء ذلك السجل الوطني الإلكتروني.، والتي ينبغي أن تشمل المواد المضبوطة (المادة 17) (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 2006).
20. تتضمن هذه الكتابات نوع السلاح، والرقم التسلسلي، ومناسبة ضبطه (مقابلة الكاتبة مع شخص مسؤول عن عتاد الحرس الوطني، نيامي، نوفمبر، 2016).
21. لقاءات الكاتبة مع ممثل شرطة رفيع المستوى، نيامي، تشرين الثاني / نوفمبر 2016.
22. مقابلة أجرتها الكاتبة مع ممثل اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة والحد منها، نوفمبر 2016
23. مقابلات الكاتبة مع كبار ضباط جهاز الأمن، نيامي وأجاديس، نوفمبر 2016.
24. على سبيل المثال، انظر أندرس (2015)، كار (2016).
25. مقابلات الكاتبة مع ممثلي المديرية العامة للتوثيق والأمن الخارجي، والشرطة، ومحاربين قدامى، ومنجم الذهب، النيجر، نوفمبر 2016.
26. مقابلات الكاتبة مع أفراد من قوات الأمن، ومحاربين قدامى، ومناجم الذهب، أجاديس ونيامي، نوفمبر 2016.
27. تحليل التقارير الإعلامية، يناير – ديسمبر 2016. وقد تأكد هذا التقدير من مصدر أمني في نيامي. وتجدر الإشارة إلى أن عملية انتشار الأسلحة النارية ليست موحدة. ففي بعض المناطق تشتمل الصراعات القاتلة على أسلحة نارية. فعلى سبيل المثال، في بانغي، منطقة تاهوا، لقي 18 شخصا مصرعهم خلال صدامات نوفمبر 2016 الناشبة بين رعاة الماشية والمزارعين دون استخدام أسلحة نارية. (أكتونيجر، 2016). وفي منطقة ديفا –حيث تستهدف بوكو حرام بانتظام المواطنين– فإن جماعات الأمن الأهلية لا يمتلك معظمها أسلحة نارية (مقابلات أجرتها الكاتبة مع ضباط الأمن، نيامي، نوفمبر2016، ومع ممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والسلطات المدنية، ديفا، نوفمبر 2016).
28. انظر، على سبيل المثال المنشورين الأولين في هذه السلسلة: كارلسون (2016) ونواك (2016).

المراجع

ActuNiger. 2016. 'Drame de Bangui: 18 morts et 43 blessés selon le ministère de l'intérieur.' 1 November.

Anders, Holger. 2015. 'Expanding Arsenals: Insurgent Arms in Northern Mali.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2015: Weapons and the World. Cambridge: Cambridge University Press.

CAR (Conflict Armament Research). 2016. Investigating Cross-border Weapon Transfers in the Sahel. November.

Carlson, Khristopher. 2016. Measuring Illicit Arms Flows: Somalia. Research Note No. 61. Geneva: Small Arms Survey.

CNCCAI (Commission nationale de collecte et de contrôle des armes illicites). 2014. 'Bilan d'activités 2011–2014.' Unpublished document. 10 March.

De Martino, Luigi and David Atwood. 2015. Reducing Illicit Arms Flows and the New Development Agenda. Research Note No. 50. Geneva: Small Arms Survey.

ECOWAS (Economic Community of West African States). 2006. ECOWAS Convention on Small Arms and Light Weapons, Their Ammunition and Other Related Materials ('ECOWAS Convention on Small Arms and Light Weapons'). Abuja, 14 June.

FAN (Forces Armées Nigériennes). 2016. 'Situation des armes saisies.' Unpublished document. 15 November.

Gendarmerie nationale. 2015. Rapport annuel des statistiques de la Gendarmerie nationale—année 2014.

—. 2016a. Rapport annuel des statistiques de la Gendarmerie nationale—année 2015.

—. 2016b. 'Situation saisies armes et munitions année 2016 (janvier à octobre).' Unpublished document.

—. 2016c. 'Etat mensuel des attaques à main armée par Légion (janvier à septembre 2016).' Unpublished document.

Guichaoua, Yvan. 2016. 'Mali-Niger: Une frontière entre conflits communautaires, rébellion et djihad.' Le Monde Afrique. 20 June.

King, Benjamin. 2015. From Replica to Real: An Introduction to Firearms Conversions. Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. February.

Nowak, Matthias. 2016. Measuring Illicit Arms Flows: Honduras. Research Note No. 62. Geneva: Small Arms Survey.

OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2017. Niger– Diffa: Key facts and figures (December 2016).

Pellerin, Mathieu. Forthcoming. The Gold Rush in Northern Niger: Beyond the Wild West. Security Assessment in North Africa, Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey

Samna, Cheibou. 2016. 'L'amélioration de l'assistance technique et le renforcement des capacités pour lutter contre le traffic illicite d'armes à feu dans le cadre de la prévention du crime et de la justice pénale.' Presentation to the fourth session of the Working Group on Firearms. Vienna, 18–19 May.

Schroeder, Matt. 2013. 'Captured and Counted: Illicit Weapons in Mexico and the Philippines.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2013: Everyday Dangers. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 283–317.

UNGA (United Nations General Assembly). 2015. Resolution 70/1. Adopted 25 September. A/RES/70/1 of 21 October.

UNSC (United Nations Security Council). 2012. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011). S/2012/163 of 20 March.

—. 2013. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2013/99 of 9 March.

—. 2014. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2014/106 of 19 February.

—. 2015. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2015/128 of 23 February.

—. 2016. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2016/209 of 9 March.

UN (United Nations) Statistical Commission. 2016. 'Agenda Item 9. Refinement of Indicators.' 4th Meeting of the Inter-agency and Expert Group on Sustainable Development Goal Indicators (IAEG-SDGs). Geneva, 17–18 November.

ولمزيد من المعلومات عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للشراكة العالمية بشأن الأسلحة الصغيرة.

www.smallarmssurvey.org/salw

يستضيف الموقع مكتبة الموارد وتدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتدابير الرقابة.

حول مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة هو عبارة عن مركز عالمي متميّز تتمثل مهمته في توفير معارف نزيهة قائمة على الأدلة وذات صلة وثيقة بالسياسة العامة وذلك في مختلف أوجه الأسلحة والعنف المسلح. ويُعَد كذلك المصدر الدولي الرئيس للخبرة، والمعلومات والتحليلات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة ومسائل العنف المسلح، كما يقوم بدور مصدر لحكومات وصانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويوجد هذا المشروع في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف بسويسرا.

ويشتمل فريق موظفي المشروع على الخبراء الدوليين في مجالات الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ودراسات التنمية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة. كما يتعاون مع شبكة باحثين وشركاء ومنظمات غير حكومية وحكومات في أكثر من 50 بلدا.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي
www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

معلومات الاتصال

مسح الأسلحة الصغيرة
Chemin Eugene – Rigot 2E
1202 جنيف Geneva 1202
سويسرا

هاتف: 5777 908 22 41 +
فاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الإلكتروني: info@smallarmssurvey.org

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية بالتنسيق مع مشروع التقييم الأمني لمسح الأسلحة الصغيرة في شمال أفريقيا (SANA).

Federal Foreign Office

مسح الأسلحة الصغيرة

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey
www.twitter.com/SmallArmsSurvey
www.smallarmssurvey.org/multimedia